

التحليل المالي باستخدام التوازنات المالية والنسب المالية

أولاً: تحليل الميزانية

إن تحليل ميزانية المؤسسة يسمح بمعرفة وتشخيص وضعيتها المالية في فترة معينة، وللوصول إلى عملية المقارنة بين الميزانيات يستوجب القيام بعدة إجراءات وتعديلات لهاته الميزانيات، وذلك بتحويلها إلى ميزانيات تسمح لنا بعملية المقارنة والتي تسمى بالميزانية المالية.

أ-الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

إن الميزانية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني المحاسبي، لا يمكننا استخدامها في معرفة المركز المالي للمؤسسة لأنها لا تستجيب لمتطلبات التحليل المالي، ولهذا ولكي نستطيع استعمالها بفعالية كبيرة، يجب إجراء عليها بعض التعديلات على كل من الأصول والخصوم.

حيث هذا الانتقال يعتمد على مبدئين هما : درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقه الخصوم، ويجب هنا الأخذ بعين الاعتبار المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين والمدة الزمنية، للفصل بين العناصر الثابتة والمتداولة والطويلة والقصيرة الأجل، فالتعديل هنا يمس كل من جانب الأصول وجانب الخصوم.

1- تحويل الأصول

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول المبدئين الأساسيين:

مبدأ السيولة و مبدأ السنة كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحرك خلال السنة أو دورة استغلالية، وهذا بهدف وضع مقارنة بينها وبين الخصوم لأكثر من سنة. وحسب هذا التقسيم فان الأصول تحول إلى جزأين هما:

الجزء الأول : وهو بأعلى الميزانية، والذي يمثل مجموع العناصر التي تستعملها المؤسسة أو تبقى تحت تصرفها لمدة تفوق السنة.

أما الجزء الثاني : وهو أسفل الميزانية فيضم باقي العناصر والتي تستخدمها المؤسسة خلال دورة الاستغلال أي في دورة وحيدة .

1-1-الأصول الثابتة أو الأصول التي تفوق السنة : تضم المراكز التالية :

●الأصول المستثمرة الصافية(الاستثمارات الصافية)

ملاحظة: المصاريف الإعدادية التي تعد عناصر لا تعبر عن قيم مالية حقيقية ولذلك تحذف من جانب الأموال الخاصة .

●الأصول المتداولة الصافية التي تزيد عن السنة مثلا : مخزون العمل أو مخزون الأدنى(الأمان) والذي يبقى باستمرار في المؤسسة مدى السنوات (بضاعة أو مواد أولية)، ديون متنازع فيها .

●مصاريف محسوبة مسبقا تفوق السنة .

2-1-الأصول المتداولة أو الأصول الأقل من سنة:

ترتب الأصول المستخدمة أو المستعملة في المؤسسة لدورة استغلالية واحدة كالتالي :

● قيم الاستغلال أو المخزونات :

إذ تأخذ أول مركز من الأصول التي تقل عن السنة، نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة، وهي تضم جميع المخزونات التي تملكها المؤسسة (الصنف 3 حسب المخطط المحاسبي الوطني).

● قيم محققة متداولة :

وتشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير والمتمثلة في الزبائن، سندات المساهمة وتسبيقات للغير التي لا تفوق السنة .

● القيم المتاحة أو القيم الجاهزة :

وهي تخص الحساب "48" " المتاحات " وتمثل في البنك، الصندوق وهي القيم التي تكون تحت تصرف المؤسسة في أي وقت ولا تستدعي مدة لتحقيقها .

2- تحويل الخصوم :

في ترتيب الخصوم تستعمل مبدأي الاستحقاقية و السنوية، وبذلك نحصل على مجموعتين هما:

1-2 الأموال الدائمة أو رؤوس الأموال التي تفوق السنة

يطراً على هذه المجموعة بعض التعديلات أو التحويلات ، الازمة على الأموال الخاصة والديون الطويلة و المتوسطة الأجل (التي تفوق السنة) وتتضمن ما يلي :

◆ الأموال الخاصة بعد توزيع النتيجة :

- الحصاص الواجب توزيعها : يتم تقسيمها حسب النظام الأساسي للمؤسسة (القانون).

- الأصول الوهمية أو (مصاريف التأسيس) ، مؤونات التكاليف الواجب توزيعها، إعانات السداد بالزيادة أو النقصان فارق التحويل للأصول و الخصوم.

الأموال الخاصة المحولة

القروض التي تزيد عن السنة ✓

المؤونات التي تفوق السنة (المبررة)

الموردين الذين يفوقون السنة. ✓

الديون الطويلة الأجل

2-2 الديون القصيرة الأجل (اقل من سنة): وتتمثل في كل الديون القصيرة الأجل .

ب-الميزانية المالية و الميزانية المالية المختصرة

1- الميزانية المالية

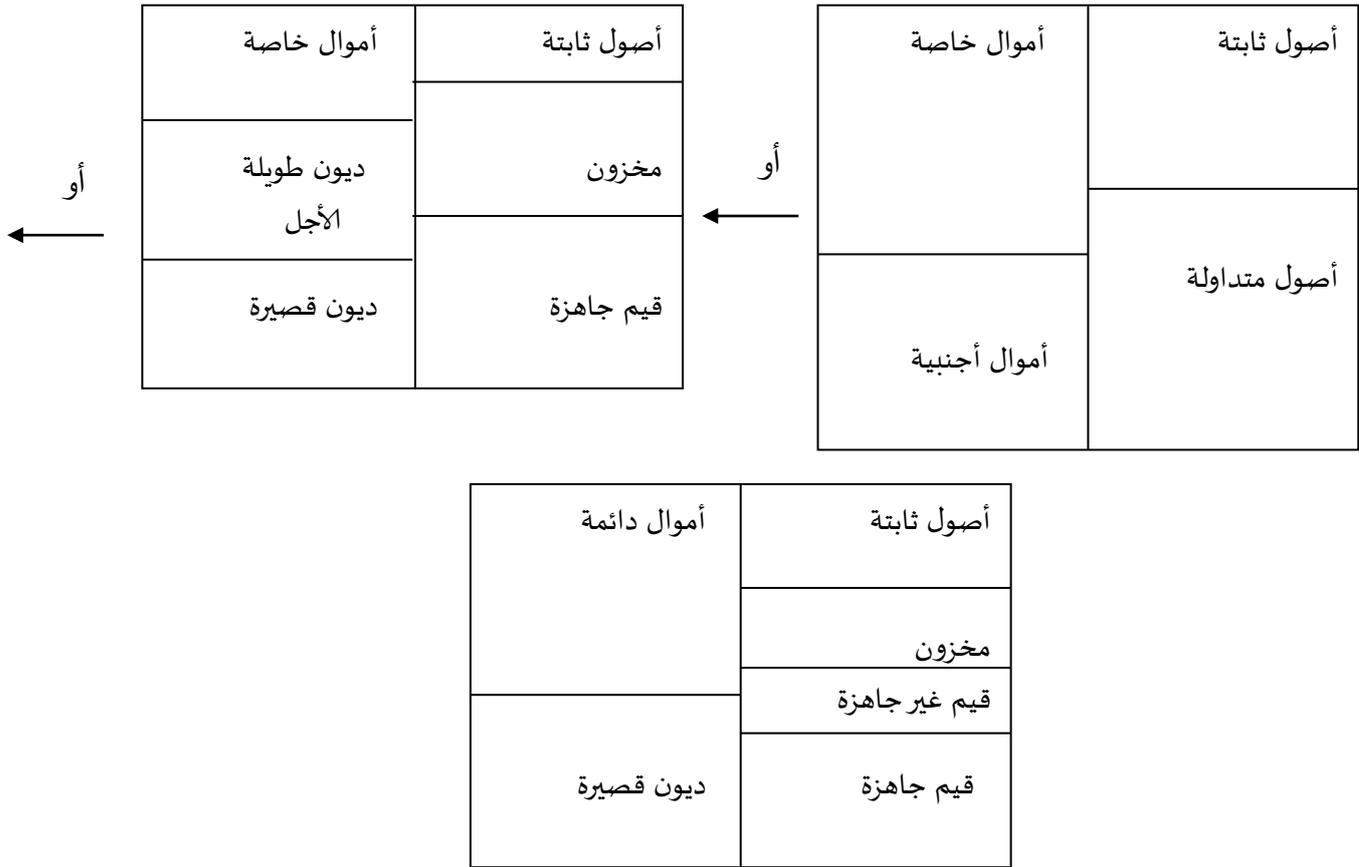
بعد التعديلات التي قمنا بها على جانبي الأصول والخصوم للميزانية المحاسبية قد تقوم بتجميعها على شكل كتل محددة للموارد والاستخدامات، والتي تسمح لنا بتقديم الشكل التالي للميزانية المالية.

الميزانية المالية

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة (الأكثر من سنة)</u> -الأموال الخاصة -الاحتياطيات -مؤونات الأعباء و الخسائر -الديون المتوسطة و الطويلة الأجل <u>الديون القصيرة الأجل</u> -الموردون -تسبيقات تحصل عليها من الطلبيات - ديون أخرى للاستغلال		<u>الأصول الثابتة (أكثر من سنة)</u> -الاستثمارات المالية -الاستثمارات الغير مادية -قيم أخرى للاستثمارات <u>الأصول المتداولة (الأقل من سنة)</u> -قيم الاستغلال (المخزونات) -قيم قابلة للتحقيق (الحقوق) -القيم المتاحة (المتاحات)
.....	مجموع الخصوم	مجموع الأصول

2-الميزانية المالية المختصرة

إن الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجامع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ السيولة (الأصول) ومبدأ الاستحقاقية (الخصوم)، و نراعي في عملية التقسيم بين عناصر كل مجموعة، وممكن أن نستعمل الميزانية المختصرة بأخذ الأشكال التالية بالقيمة أو بالنسبة.



ثانياً: تحليل البنية المالية باستعمال التوازنات المالية

(أ) رأس المال العامل الصافي (FRN)

إن رأس المال العامل هو فائض الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الديون المتوسطة و الطويلة الأجل) على الأصول الثابتة .

أو بعبارة أخرى هو الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل دورة الاستغلال

*حساب رأس المال العامل

نقوم بحساب رأس المال العامل من خلال الميزانية المالية وهناك طريقتين يمكن استخدامهما :

◆ طريقة حساب من أعلى الميزانية : (الطريقة العلوية)

إن رأس المال العامل هو الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، كما يلي :

رأس المال العامل الصافي (FRN) = الأموال الدائمة –الأصول الثابتة

و الذي يمثل التحليل الخارجي لرأس المال العامل.

إن مبلغ رأس المال العامل يمكن تمثيله في الجدول التالي:

الأصول الثابتة المعدلة	الأموال الدائمة
رأس المال العامل	

-طريقة الحساب من أسفل الميزانية (الطريقة السفلية)

إن رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل أي:

رأس المال العامل الصافي(FRN) = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل
--

طريقة الحساب من أسفل الميزانية (الطريقة السفلية)

إن رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل أي:

رأس المال العامل الصافي(FRN) = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل
--

الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل
	رأس المال العامل (FRN) الصافي

إن هذه الطريقة السفلية هي الأحسن لأنها تبين كيفية استعمال رأس المال العامل وهو ما يطلق عليه بالتحليل الداخلي .

وذلك لأن هذه الطريقة تمكننا من التنبؤ باحتياجات رأس المال العامل.

- إذا كانت الأصول المتداولة أقل من الديون القصيرة الأجل، فإن رأس المال العامل يكون سالب.

وهذه الوضعية تكون مقلقة للمؤسسات الصناعية بحيث في المؤسسات التوزيع أين تكون سرعة دوران المخزونات سريعة جدا (أقل من شهر) وفي نفس الوقت ديون الموردين مرتفعة.

- يمكننا في بعض الأحيان استعمال مفاهيم أخرى للرأس المال العامل المتمثلة في:

◆ رأس المال العامل الخاص : وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة من تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة

- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل
- رأس المال العامل الإجمالي = وهو مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة أي :

ر م ع الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

ر م ع الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

إن وجود رأس المال العامل الخاص يعني أن كل من الأصول الثابتة ممولة بأموال خاصة

أي :

الأصول الثابتة	الأموال الخاصة
----------------	----------------

رأس المال
العامل الخاص

الأصول المتداولة	////////////////////
	الديون الطويلة الأجل
	الديون القصيرة الأجل

- يمكننا تقديم تغيرات رأس المال العامل

إن العمليات التي لها تأثير علي رأس المال العامل والتي تحدث تغييرا علي مراكز الجهة العلوية للميزانية أي الأموال الدائمة والأصول الثابتة للميزانية المالية يمكننا توضيحها في الجدول الآتي :

جدول خاص بتغيرات رأس المال العامل

العمليات التي ترفع من قيمة رأس المال العامل	العمليات التي تخفض من قيمة رأس المال العامل
<p>(1)-ارتفاع الأموال الدائمة: ارتفاع الأموال الخاصة، بارتفاع رأس المال الخاص الاحتياطات، إعانات الاستثمارات ... الخ. -ارتفاع القروض الطويلة الأجل (حصص الشركاء والحسابات الجارية). -المهام إذن الخاص بالصندوق الطويل الأجل .</p> <p>(2)-انخفاض الأصول الثابتة : -التنازل عن الاستثمارات المادية، الغير مادية والمالية . -تسديد القروض التي وافقت عليها المؤسسة.</p>	<p>(1)-ارتفاع الأصول الثابتة: -الاستثمارات -المادية -الغير مادية(المعنوية) -المالية</p> <p>(2)-انخفاض الأموال الدائمة -انخفاض الأموال الخاصة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ◆ توزيع الاحتياطات ◆ توزيع الحصص ◆ خسائر الاستغلال ◆ تسديد الأموال المقترضة ◆ تسديد قيمة القروض الطويلة والمتوسطة ◆ تسديد حسابات الشركاء ◆ تسديد سندات الصندوق

كما أننا نشير إلى أن تغيرات مراكز الأصول المتداولة والديون القصيرة لا تتأثر برأس المال العامل، لأن أي ارتفاع يحدث في مركز الأصول المتداولة يؤدي إلى انخفاض في مركز الأصول المتداولة أو ارتفاع في مركز الخصوم القصيرة الأجل.

مثلا بيع المحزونات يؤدي إلى انخفاض في مركز المحزونات، ولكن مركز القيم القابلة للتحقيق (الحقوق) ترتفع، وهذا إذا كانت عملية البيع بأجل، أما مركز المتاحات (السيولة) يرتفع إذا كانت عملية البيع سددت نقدا .
- كما يمكننا الإشارة إلى أن سياسة الاهتلاكات تؤثر على رأس المال العامل، وهذا إذا استعملنا النظام المتناقص فان رأس المال العامل يكون أكثر ارتفاعا مقارنة مع الإهلاك الخطي.
-لماذا فائض رأس المال العامل يعد أساسا للمؤسسة ؟ وذلك لتمويل احتياطات رأس المال العامل.

- ولكن قبل أن نخوض في هذا المفهوم، لابد من تحليل الوضعيات الثلاثة لرأس المال العامل الصافي (FRN)
- ◆ رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر وهي الوضعية المستحبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة.
 - ◆ رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وضعية قابلة لانتقاد أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة .
 - ◆ رأس المال العامل الصافي أصغر من الصفر وضعية خطيرة وخاصة بالنسبة لمؤسسات التوزيع أي: الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة

- رأس المال العامل الصافي موجب : هذا يعني أنه يوجد رأس المال العامل أي القيم المتاحة تغطي المستحقات القصيرة الأجل كما أن المؤسسة تملك هامشاً أما لمواجهة التقلبات الممكن حدوثها عند تحقيق الأصول والمتمثلة في انخفاض الأسعار، تغيب الزبائن عن التسديد.
- $FRN=0$ تعني بأن التوازن المالي علي المدى الطويل موجود ولكن هذه الوضعية تبين بأن دورة الاستغلال هي ممولة بشكل كلي بديون قصيرة الأجل.
- $FRN<0$ بمعنى أنه هنالك اختلال في التوازن المالي علي المدى الطويل إذن يجب إعادة تكوين رأس المال العامل. وفي هذا الاطار يمكن أن نقول بأن رأس المال العامل يكون المورد الدائم لتمويل نشاط المؤسسة .

(ب) احتياجات رأس المال العامل (BFR)

من أجل تقدير ملاءة وسيولة المؤسسة علي المدى القصير، فإن رأس المال العامل وحده غير كافي، لكي نقول بأننا حققنا توازن مالي بين الاستخدامات والموارد في المؤسسة، حيث أنه يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلية مالية جيدة أو ملائمة.

وبالتالي وجب دراسة تكميلية والمتمثلة في احتياجات رأس المال العامل .

تحتوي احتياجات رأس المال العامل على الاحتياجات المرتبطة بدورة استغلال المؤسسة وكذلك باحتياجات خارج الاستغلال، إذا هذا المفهوم يلعب دوراً أساسياً في التحليل المالي .

إن المعتقد المالي يفترض بأن، الموارد يجب أن تمول دائماً باحتياجات نفس الطبيعة، أما احتياجات الاستغلال يجب أن تمول بواسطة موارد استغلال واحتياجات خارج الاستغلال بموارد خارج الاستغلال.

ولكن إذا كان جزء من الاحتياجات غير مغطى بموارد نفس الطبيعة، هنا المؤسسة وجب عليها أن تحصل على قرض من أجل تمويل فائض الموارد الثابتة (الأموال الدائمة/الأصول الثابتة)، أي بواسطة رأس المال العامل، وهذا ما نطلق عليه " باحتياجات رأس المال العامل" (BFR).

إن احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFRE) تحدد بالفرق الموجود بين احتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال

$$BFRE = \text{احتياجات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال (BNE)}$$

إن احتياجات الاستغلال تتضمن المراكز الأساسية للأصول والمتمثلة في :

- المخزونات.
 - التسبيقات المدفوعة على الطلبيات.
 - حقوق الزبائن.
 - حقوق أخرى للاستغلال.
- أما موارد الاستغلال تتضمن مراكز الخصوم وهي:
- التسبيقات المتحصل عليها من الطلبيات.
 - ديون الموردين.
 - ديون أخرى للاستغلال.

كما يمكن أن نشير بأن احتياجات التمويل خارج الاستغلال فهي تعبر عن الفرق الموجود بين الاحتياجات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

هذه الاحتياجات والموارد خارج الاستغلال تتضمن العناصر الغير مرتبطة مباشرة مع النشاط الحالي للمؤسسة.

والمتمثلة في:

- من جانب الأصول: المدينين المتضمن القيم المنقولة الموظفة وتكاليف المثبتة مسبقا والغير موجهة للاستغلال.
- من جانب الخصوم: الدائنين الآخرين مع إضافة المنتوجات المثبتة مسبقا والغير مرتبطة بالاستغلال الحالي.

BFRHE (احتياجات التمويل الصافية خارج الاستغلال)

وبالتالي:

$$\mathbf{BFRHE + BFRE = BFR}$$

أو بعبارة أخرى

$$\mathbf{BFR = احتياجات التمويل (المخزونات + قيم قابلة للتحقيق) (-) موارد التمويل (ديون قصيرة الأجل - سلفات المصرفية)}$$

ج) الخزينة :

تلعب الخزينة دور أساسيا في المؤسسة، إذ تحقق التوازن المالي على المدى القصير بين رأس المال العامل (الثابت) واحتياجات رأس المال العامل (المتغير في الزمان).

ويمكن حساب الخزينة بالفرق بين رأس المال العامل الصافي (FRN) واحتياجات رأس المال العامل (BFR)

بالعلاقة التالية :

$$\mathbf{BFR - FRN = (TR) \text{ الخزينة}}$$

يمكن أن نشير هنا، بأن مفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل

الخزينة مضاف إليها التسبيقات البنكية، وبالتالي يمكننا حساب الخزينة بالشكل التالي :

$$\mathbf{(TR) \text{ الخزينة} = القيم الجاهزة (المتاحات) - التسبيقات البنكية}$$

ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى هذه التسبيقات البنكية

للمحافظة على توازنها المالي.

كما يمكننا الإشارة بأن المؤسسة من خلال تسييرها للخزينة تهدف للوصول إلى تحقيق خزينة معدومة أي

ليس فيها أي إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات.

وفيما يلي يمكن أن نلخص في الجدول الآتي مختلف مؤشرات التوازن المالي الأدنى بالإضافة إلى جرد جميع

الحالات الممكنة للخزينة من خلال العلاقة الموجودة بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

FR>BFR	FR<BFR	- FR	+ FR	FR̄ < BFR	FR̄ > BFR																								
FR±BFR= T ⁺	FR±BFR= T ⁻	FR±BFR= T ⁻	FR±BFR= T ⁺	FR±BFR= T ⁺	FR±BFR= T ⁻																								
<table border="1"> <tr><td>BFR</td><td></td></tr> <tr><td></td><td>FR</td></tr> </table>	BFR			FR	<table border="1"> <tr><td></td><td>FR</td></tr> <tr><td>BFR</td><td></td></tr> </table>		FR	BFR		<table border="1"> <tr><td>FR</td><td></td></tr> <tr><td></td><td>T⁻</td></tr> </table>	FR			T ⁻	<table border="1"> <tr><td></td><td>FR</td></tr> <tr><td>T⁺</td><td></td></tr> </table>		FR	T ⁺		<table border="1"> <tr><td>FR</td><td></td></tr> <tr><td></td><td>T⁺</td></tr> </table>	FR			T ⁺	<table border="1"> <tr><td></td><td>BFR</td></tr> <tr><td>FR</td><td></td></tr> </table>		BFR	FR	
BFR																													
	FR																												
	FR																												
BFR																													
FR																													
	T ⁻																												
	FR																												
T ⁺																													
FR																													
	T ⁺																												
	BFR																												
FR																													

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك ستة حالات ممكنة:

- * نلاحظ أن رأس المال العامل موجب واحتياجات رأس المال العامل موجبة وبالقيمة المطلقة رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، فالخزينة إذن موجبة.
- * رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، فالخزينة إذن سالبة.
- * رأس المال العامل سالب واحتياجات رأس المال العامل موجبة، فالخزينة سالبة.
- * رأس المال العامل موجب واحتياجات رأس المال العامل سالبة، فالخزينة موجبة.
- * رأس المال العامل سالب وأصغر بالقيمة المطلقة من احتياجات رأس المال العامل فالخزينة موجبة.
- * رأس المال العامل سالب وأكبر بالقيمة المطلقة من احتياجات رأس المال العامل، فالخزينة سالبة.

وبالتالي في هذا الإطار وضمن كل الحالات التي تكون فيها الخزينة سالبة يجب على المؤسسات الاقتصادية للحفاظ على توازنها اللجوء أو الحصول على القروض القصيرة الأجل (الاستدانة) ولكن الحالة المثلى للخزينة هي لما يكون رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل أي الخزينة تساوي الصفر (معدومة). لأن هنا لا يوجد هناك إفراط أو تبذير في الأموال، مع عدم وجود احتياجات، إذن فلا بد على المسؤول المالي (المدير) من اتخاذ بعض القرارات في استثمار تلك الأموال في الأسواق المالية.

ثالثاً: تحليل التوازن باستخدام بالنسب المالية

أ) نسبة التمويل الاستثمارات أو نسبة رأس المال العامل:

الأموال الدائمة

الأصول الثابتة

- إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد، أي أن رأس المال العامل معدوم وهو التوازن المالي الأدنى.
- أما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد ، أي الموارد الثابتة لا تمول فقط الأصول الثابتة، ولكن كذلك قسم من الأصول المتداولة، أي بمعنى أن المؤسسة لديها رأس مال عامل موجب.
- إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد، أي أن قسم من الأصول الثابتة تمت تغطيته بواسطة ديون قصيرة الأجل.

وهذا يمكن أن نقول أن المؤسسة تعاني من عدم وجود ملاءة.

*نسبة التمويل الذاتي

الأموال الخاصة

الأصول الثابتة

وهي مكملة للنسبة الأولى وتعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة. وإذا كانت تساوي الواحد أي أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما الديون الطويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة وتكون رأس المال العامل الصافي. وفي حالة ارتفاع هذه النسبة عن الواحد ، فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بأموالها الخاصة، فهناك فائض من هذه الأموال، بالإضافة إلى أن الديون الطويلة الأجل التي تستعمل في تمويل الأصول المتداولة وهذا ما ليس في صالح المؤسسة وذلك لأن الديون الطويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.

ب) نسبة المديونية

الأموال الخاصة

- نسبة الاستقلالية المالية

مجموع الديون

إن هذه النسبة تفسر مدى إمكانية المؤسسة في تسديد ديونها بالأموال الخاصة أن لا تتجاوز 2 (أي بين القيمة 1 و2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل لها قدرة كافية للتسديد أو الاقتراض. أما إذا كانت عند الواحد أو أقل منه فهذا يعني تساوي الطرفين ويجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية.

مجموع الديون

- نسبة قابلية التسديد

مجموع الأصول

تستعمل المؤسسة هذه النسبة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها الوحيد و النهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها. كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي حظ أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها لها.

و من الأحسن أن تكون هذه النسبة أقل من الواحد أي تساوي 0,5

ج) نسب السيولة

نستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة و الذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل و تشمل ما يلي:

*** نسبة السيولة العامة**

مجموع الأصول المتداولة

الديون القصيرة الأجل

أي مجموع الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم التحقيق + القيم الجاهزة

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة خطيرة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة الأجل أو تخفيض ديونها القصيرة الأجل أو زيادة أموالها المتداولة.

*** نسبة السيولة الفورية**

القيم الجاهزة

الديون القصيرة الأجل

يجب أن تكون هذه النسبة تساوي الواحد، بواسطة نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت و بين الديون القصيرة الأجل، و إن حدود هذه النسبة هي ما بين 0,2 و 0,3.

*** نسبة السيولة المختصرة**

الأصول المتداولة - قيم الاستغلال

الديون القصيرة الأجل

القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

الديون القصيرة الأجل

أي

وهذه النسبة تكون محصورة ما بين 0,3 و 0,5، وهذه النسبة تبين كيفية مواجهة المؤسسات لديونها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع مخزوناتهما.

إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن قيم الاستغلال غير ممولة بالديون القصيرة الأجل. أما في حالة إذا كان دوران المخزون سريعاً فإن المؤسسة يمكنها أن تتحصل على نسبة أقل من الواحد.

(د) نسب النشاط والتسيير

* معدل دوران الزبائن (العملاء)

$$360 \times \frac{\text{العملاء} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال}}$$

وهذه النسبة تعطي نظرة على المدة المتوسطة بالأيام اللازمة لتسديد الزبائن ديونهم اتجاه المؤسسة.

* معدل دوران الموردين

$$360 \times \frac{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات}}$$

هذه النسبة تعطي نظرة على المدة المتوسطة لدفع المؤسسة ديونها اتجاه مورديها.

• معدل دوران المخزونات

$$\frac{\text{المواد الأولية المستهلكة}}{\text{المخزون المتوسط}}$$

وهي النسبة التي تمكننا من معرفة أهمية المخزونات المتواجدة في جانب الأصول المتداولة.